مذكرة معدّة للحفظ

اجتماع المدير العام مع أعضاء مكتب المجلس التنفيذي
٣١ آذار/ مارس ٢٠٢١

المشاركون

الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام
الدكتور هارش فاردان (الهند) رئيس المجلس التنفيذي
الدكتور أحمد محمد السعيدي (عمان) نائب الرئيس
الدكتور باتريك أموث (كينيا) نائب الرئيس
السيد بيورن كومل (ألمانيا) نائب الرئيس
الدكتورة أميليا أفوهامانغو تويبولوتو (تونغا)، المقررة

المراقبون

السيد لويس إريك غوديل بينيدا (غواتيمالا) المنسق الإقليمي لإقليم الأمريكتين
السيدة كاثرين دامين (النرويج) المنسقة الإقليمية للإقليم الأوروبي
السيدة ميوتيا حسن (إندونيسيا) المنسقة الإقليمية لإقليم جنوب شرق آسيا
السيد خوسيه أكاسيو (أستراليا) المنسق الإقليمي لإقليم غرب المحيط الهادئ

الأمانة

السيدة جين إليسون، المديرة التنفيذية، إدارة العلاقات الخارجية والحوكمة
الدكتورة كاثرينا بويمي، رئيسة مكتب المدير العام
الدكتور تيموثي أرمسترونغ، مدير إدارة الأجهزة الرئاسية
السيد نيكولاس أشفورث، كبير المحررين، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيدة دينيس سيبريوت، موظفة في وحدة الوثائق، شؤون الحوكمة، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيدة باتريشيا دوراند–ستيمبسون، مساعدة في وحدة شؤون المراسم، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيدة إيغل غرانزيرا، كبيرة الموظفين القانونيين، مكتب المستشار القانوني
السيد جود أوسي، رئيس وحدة شؤون المراسم، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيدة جينا فيا، رئيسة وحدة الحوكمة، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيدة لورانس فيركاممن، مساعدة في وحدة شؤون المراسم، إدارة الأجهزة الرئاسية
السيد ديريك والتون، مستشار قانوني

الغرض من الاجتماع

١– عقد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي اجتماعاً افتراضياً مع المدير العام يوم ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢١، بواسطة تكنولوجيا المؤتمرات بالفيديو. وفيما يلي أسماء من تعذّر عليهم حضور الاجتماع: نائب الرئيس الرابع، الدكتور فرانك أنتوني (غيانا)؛ والمنسق الإقليمي للإقليم الأفريقي، السيد فيرمين نجبنغ – موكو (جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ والمنسق الإقليمي لإقليم شرق المتوسط، السيد فرهاد ممدوحي (إيران). ووفقا لأحكام المادة ٨ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، سيستعرض الاجتماع المشروع القائم حالياً لجدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التاسعة والأربعين بعد المائة المقرر عقدها في أيار/ مايو ٢٠٢١، وذلك من أجل إعداد جدول الأعمال المؤقت. وسيُدعى أيضاً أعضاء المكتب إلى النظر في مقترح بشأن تنظيم معتكف لأعضاء المجلس التنفيذي.

٢– ولاحظ المدير العام، لدى ترحيبه بأعضاء المكتب، أن جداول أعمال اجتماعات الأجهزة الرئاسية آخذة في الزيادة من حيث الحجم والتعقيد، إذ ازداد، منذ عام ٢٠١٥، عدد البنود التي لزم أن تقدم الأمانة تقارير عنها

من ١٥٧ بنداً إلى ٢٢٩ بنداً. وطلب المدير العام إلى أعضـــاء المكتب أن يراعوا هذا الأمر عند النظر في المقترحات المقدمة بشـــأن إضـــافة بنود إلى جدول أعمال دورة المجلس المقبلة. وفيما يتعلق بالمعتكف المقترح تنظيمه، فإن من شأن المدير العام أن يرحب بتعليقات أعضاء المكتب بما يتماشى مع الطلب المقدم من المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١. ويلزم في هذا الصدد اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كانت المشاركة في المعتكف ستكون فعلية أم افتراضية، وبشأن المواضيع التي ستُناقش فيه.

٣- وعرض رئيس المجلس التنفيذي في تعليقاته الافتتاحية طريقة عمله المقترحة التي ستنطوي على التماس التعليقات من المنســـقين الإقليميين على المقترح المقدم بشـــأن تنظيم معتكف لأعضـــاء المجلس التنفيذي. ووافق أعضـــاء المكتب على طريقة العمل، كما وافقوا، بناءً على مقترح الرئيس، على أن يناقشـــوا البندين ٢ و٣ معاً، ألا وهما: مشروع جدول الأعمال المؤقت والمقترحات المقدمة بشأن إضافة بنود إلى جدول الأعمال هذا.

جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي التاسعة والأربعين بعد المائة

٤- أشـارت الأمانة إلى أن دورة المجلس التنفيذي في أيار/ مايو – التي من شـأنها أن تسـتغرق يوماً واحداً في هذه المناسبة – هي دورة تركز عموماً على الشؤون الإدارية والتنظيمية ومسائل الحوكمة؛ وعلاوة على ذلك، فإن من المُرجّح لمناقشة البنود المدرجة بالفعل في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي التاسعة والأربعين بعد المائة أن تستغرق يوماً كاملاً.

٥- وأوضح الرئيس أن ستة مقترحات وردت من الدول الأعضاء بشأن إدراج بنود جديدة في جدول الأعمال، غير أن اثنين منها كانا ناقصين، لأنهما لم يتضمنا مذكرة تفسيرية على النحو الذي تقتضيه المادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، كما ورد مقترح ثالث بعد الموعد النهائي المُحدّد بيوم ٢٤ آذار/ مارس. واقترح الرئيس ألا يناقش أعضـاء المكتب المقترحات الناقصـة أو المتأخرة، بل أن ينظروا بالأحرى في كل واحد من المقترحات الثلاثة المقدمة بما يتفق مع النظام الداخلي. واقترح كذلك أن يختار أعضـــاء المكتب، لدى نظرهم في كل واحد من المقترحات الثلاثة، واحداً من الخيارات الخمسة، ويوصوا بأن تكون المقترحات على النحو التالي: (١) مقبولة ومُدرجة في جدول الأعمال؛ (٢) أو مُدمجة في بند آخر من جدول الأعمال؛ (٣) أو مؤجلة إلى دورة مقبلة؛ (٤) أو مُحالة إلى جهاز إداري آخر؛ (٥) أو غير مقبولة.

٦- ودعماً لهذه العملية، عمّمت الأمانة النموذج المعياري الذي طلبه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، والذي دعا أعضـــاء المكتب إلى النظر في عدة عناصـــر، بما فيها ما إذا كانت البنود المقترحة تتناول مشكلة عالمية تتعلق بالصحة العامة، أو موضوعاً جديداً يندرج ضمن نطاق عمل المنظمة، أو مشكلة تمثل عبئاً ثقيلاً على الصحة العامة.

٧- وطُلِب أيضـاً بموجب النموذج المعياري إلى أعضـاء المكتب أن يراعوا العناصـر التالية في صـياغة توصـياتهم: آخر مرة نظرت فيها الأجهزة الرئاسـية في البند المقترح؛ وأي أعمال تنجزها المنظمة حالياً فيما يتعلق بالبند المقترح؛ ووجود متطلبات للإبلاغ فيما يخص البند المقترح.

٨- واتفق أعضاء المكتب على المُضي في العمل بهذه الطريقة، ونظروا في **المقترحات** التالية:

- فيما يتعلق ببندين إضافيين اقترحت الأمانة إمكانية تناولهما معاً – وهما "مبادرة الصحة العالمية من أجل السـلام" و"مبادرة هيكل التحالف من أجل تأمين الحماية الصـحية الشـاملة"، اللذين اقترحتهما كليهما حكومة عمان. وخلال المناقشات، سلّم أعضاء المكتب بأهمية الاقتراح الأول وإلحاحه، الذي انطوى على استخدام الصحة بوصفها جسراً للسلام في البلدان المتضررة بالنزاعات؛ ولكنهم أدركوا أن جدول أعمال دورة المجلس التي ستستغرق يوماً واحداً في أيار/ مايو هو جدول جدّ حافل فعلاً. وأعربوا أيضـاً عن رأي مؤداه أن من شـأن السـعي إلى النظر في مسـألة تقنية في اجتماع المجلس في أيار/ مايو المكرّس من الناحية التقليدية لمســـائل غير تقنية أن ينطوي على المجازفة بعدم

إنصاف هذا الموضوع الهام. **وأوصى** أعضاء المكتب بضرورة **تأجيل** النظر في البندين إلى **دورة المجلس التنفيذي الخمسين بعد المائة**، على أن يُعرض البند الأول بوصفه بنداً قائماً في حد ذاته وأن يُدمج الثاني في التقارير الحالية المتعلقة بالتأهب لمواجهة طوارئ الصحة العامة والاستجابة لها.

- وفيما يتصل بالبند الإضافي المقترح بخصوص "الشراكة المُستضافة بشأن الصحة الرقمية" الذي اقترحته حكومة الهند، فقد استمع أعضاء المكتب من المستشار القانوني أن السياسة المتعلقة بانخراط المنظمة في الشراكات الصحية العالمية وترتيبات الاستضافة، التي أقرتها جمعية الصحة في عام ٢٠١٠ بواسطة القرار ج ص ع٦٣-١٠، شملت عملية مجسدة في "مخطط تسلسل قرارات" يلزم اتباعه من أجل أن ينظر المجلس التنفيذي في أحد المقترحات المتعلقة بالشراكات. وفي إطار هذه العملية، يتولى المدير العام، وليس الدول الأعضاء، تقديم مقترحات بشأن الشراكات إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها. وعلى هذا الأساس، فإن من السابق لأوانه أن ينظر المجلس التنفيذي في الاقتراح الحالي. ورغم أن أعضاء المكتب رأوا أن المبادرة المعنية واعدة، فقد سلموا بأهمية اتباع العمليات الراسخة فيما يخص بذل العناية الواجبة، **وأوصوا** بعدم **قبول البند المقترح وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي التاسعة والأربعين بعد المائة**. وتعهد المدير العام بالشروع في إجراء مناقشات مع حكومة الهند والأطراف المهتمة الأخرى من أجل مواصلة النظر في الموضوع. وفي هذا السياق، سيكون ضرورياً تقصي ما إذا كانت هناك خيارات قابلة للتطبيق غير الشراكات المُستضافة.

٩- وعليه لم يتقرر إدخال أي تعديلات على جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي التاسعة والأربعين بعد المائة.

المعتكف المقترح عقده لأعضاء المجلس التنفيذي

١٠- دعا رئيس المجلس التنفيذي إلى إبداء الآراء بشأن فكرة عقد هذا المعتكف، والمسائل التي ينبغي أن ينظر فيها ومتى ينبغي عقده. وفي مناقشة دُعي خلالها المنسقون الإقليميون إلى المشاركة بصفة غير رسمية، اتُّفق على أهمية تنظيم معتكف، وأكد المتكلمون أنهم يتوقون إلى التمكُّن من الاجتماع حضورياً.

الأساس المنطقي

١١- أشار المتكلمون إلى التحسن الهام الذي يمكن أن يجلبه المعتكف لعمل المجلس التنفيذي. إذ يمكنه أن يؤدي إلى تحسين فهم دور المجلس، وتحسين مشاركة فرادى الأعضاء، وتعزيز التفاعل بين الأعضاء، مما يشجع على التحاور الصريح بين المجلس التنفيذي والأمانة وتحسين تدفق المعلومات.

المكان

١٢- أعرب أعضاء المكتب عن امتنانهم للعرض المقدم بعقد المعتكف في عُمان، وإن أشار متكلمون إلى أن هذا الخيار قد لا يكون ممكناً في المستقبل القريب.

التوقيت

١٣- حظيت بالتأييد كل من فكرة عقد معتكف قصير مدته نصف يوم قبل دورة المجلس التنفيذي في أيار/ مايو، وفكرة تنظيم اجتماع أطول وأكثر موضوعية بعد حزيران/ يونيو.

الشكل

١٤- ساد فهم عام بأن يكون أي معتكف يُعقد قبل أيار/ مايو افتراضياً بالضرورة.

المشاركة

١٥- نظراً إلى أن العضوية الحالية للمجلس التنفيذي ستتغير في دورة المجلس التنفيذي التي ستُعقد في أيار/ مايو، فقد اقتُرح استخدام معتكف يُعقد قبل أيار/ مايو لبدء هذه العملية. ومن المنطقي أن يقتصر هذا المعتكف على أعضاء المجلس بما أن الهدف هو تحسين التفاهم المتبادل وليس اتخاذ القرارات. وشدد متكلمون آخرون على ضرورة أن يكون المعتكف شاملاً وشفافاً على حد سواء. واقتُرح عدد من الخيارات لتشجيع الشمولية، هي: تضمين أعضاء المجلس الذين انتهت فترة عضويتهم مؤخراً؛ وتنظيم جلسات في بداية المعتكف ونهايته، تكون مفتوحة أمام نطاق أوسع من المشاركين؛ وعقد جلسات موجزة/ استثنائية لغير أعضاء المجلس. وجرت الإشارة أيضاً إلى أهمية وجود إدارة ومتابعة واضحتين لأي حصيلة من حصائل المعتكف وطرائق تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي.

السبيل المقترح للمُضي قُدماً

١٦- عرض المدير العام بعد ذلك سبيلاً مقترحاً للمُضي قُدماً. فإذا عُقد المعتكف قبل أيار/ مايو، ينبغي أن يكون افتراضياً، وأن يقتصر على يوم واحد كحد أقصى، وأن يُقترح حضوره على أعضاء المجلس فقط من أجل ضمان مناقشة ثرية وصريحة. وينبغي أن ينظر المعتكف في كيفية تحسين فعالية المجلس التنفيذي أثناء حالات الطوارئ، حيث إن زيادة نشاط المجلس تكمُن في صميم تحسين التعاون بين الأمانة والأجهزة الرئاسية. وليس للمعتكف أن يتخذ قرارات، بل أن يقدم توصيات. ويمكن أن ينظر المعتكف أيضاً في "فكرة عمل المجلس التنفيذي بالتناوب"، بحيث يستضيف كل واحدة من دوراته عضو مختلف من أعضاء المجلس كل مرة. ومن شأن هذه المبادرة أن تدعم تحسين التفاهم والتفاعل المتبادلين بين أعضاء المجلس.

١٧- وأبدى الرئيس تأييده لفكرة عقد معتكف افتراضي قبل دورة المجلس التنفيذي في أيار/ مايو، ودعا الأمانة إلى وضع تفاصيل السبيل العملي للمُضي قُدماً بأسلوب متلائم مع الظروف.

الخطوات التالية

١٨- أشارت الأمانة إلى أن محضر اجتماع سيُعدّ في أعقاب الاجتماع الحالي وسيعمم على أعضاء المكتب لإبداء تعليقاتهم عليه. وسيُعمم أيضاً جدول الأعمال المؤقت على جميع الدول الأعضاء، بعد إدخال أي تعديلات مطلوبة فيما يتعلق بحصيلة هذا الاجتماع، إلى جانب الدعوة لحضور دورة المجلس التنفيذي التاسعة والأربعين بعد المائة وجدول الأعمال المؤقت المشروح لتلك الدورة.

اختتام الاجتماع

١٩- وُجهت الدعوة إلى أعضاء المكتب للإدلاء بتعليقاتهم الختامية. وتكلمت المقررة بصفتها عضواً في المجلس، فأعربت عن الشكر الموجه من حكومة مملكة تونغا إلى المدير العام على موقفه الصلب إزاء التوزيع العادل للموارد الشحيحة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووُجهت آيات الشكر أيضاً إلى الشركاء المانحين الداعمين لمرفق كوفاكس الذي مكّن حالياً من توزيع لقاحات ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على ثلاث دول جزرية. وشكر المدير العام أعضاء المكتب ورئيس المجلس التنفيذي على عملهم في ما شكّل اجتماعاً مثمراً عن بُعد؛ ثم اختتم الرئيس الاجتماع.

= = =